الاستثمار في حقوق الانسان وحرية التعبير لتحقيق المشاركة السياسية للشباب

جدول المحتويات

٢	مقدمة
٢	حقوق الانسان
٣	حقوق الانسان في الأردن
٤	حرية الرأي والتعبير
٤	حرية الرأي والتعبير في الأردن
٧	ضمان الحصول على المعلومات
٧	ضمان الحصول على المعلومات في الأردن
٨	التوصيات
٩	المراجع

مقدمة

تاريخياً، اعتُبِر الأردن بلداً مستقراً نسبياً في إقليم يتسّم بالاضطرابات، وقد حافظت الدولة عبر العقود الماضية على الانفتاح السياسي المحدود. حيث اتخذت الحكومات الأردنية المتعاقبة نهجاً محافظاً، يهدف إلى الحفاظ على الاستقرار السياسي، ممّا أدى إلى قيود مختلفة على العمل السياسي لفترة طويلة، وأثرَّ بالتالي على حريات الرأي والتعبير وحقوق الإنسان في المملكة.

ومع ذلك، أدت التطورات الاجتماعية المتغيرة، وانتشار التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي، والمفاهيم الدولية حول حقوق الإنسان، باعتباره حجر الأساس في الممارسات الديموقراطية، إلى أن يعيد الأردن تقييم هذه الجوانب من خلال سياسات وتشريعات مختلفة. حيث أصبحت المنصات الرقمية ساحات مهمة للتعبير والنشاط السياسي وتبادل الأفكار. فمثل العديد من البلدان، يعيش الأردن تحولاً كبيراً في كيفية نشر المعلومات واستهلاكها، بحيث باتت هذه الديناميات قوة تمكين للأفراد للتعبير عن آرائهم بحرية أكبر، وأثارت مخاوف للحكومات من حيث إدارة محتوى الإنترنت والسرديات.

بالمقابل، تعبّر المشاركة السياسية والمدنية عن الوعي الاجتماعي والسياسي في المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء. لما لها من أثر كبير في إرساء البنية المؤسسية للدولة على الأصعدة السياسية، والاجتماعية والاقتصادية. يقتضي ذلك العمل على تحفيز الأفراد والجماعات على المشاركة السياسية الديمقراطية، من خلال توفير بيئة ثقافية واقتصادية واجتماعية وسياسية مؤاتية. وهذا يؤكد أهمية وجود إطار شامل يضم مجموعة من القيم والأدوات التي تضمن للأفراد الاهتمام في الحياة السياسية وتحقيق المصلحة العامة، من خلال غطاء قانوني وسياسي لا يضمن حرية التعبير والرأي فقط، بل وينظم أشكال المشاركة المتنوعة للأفراد.

ويعد الحق في حرية الرأي والتعبير حق اصيل أجمعت عليه الاتفاقيات الدولية والإقليمية. حيث تمكن أهمية حرية الرأي والتعبير بشكل خاص في سياق الديمقراطية والمشاركة. وتعتبر هذه الحرية أساسية، لأنها تسمح للأفراد بالمشاركة في الخطاب العام والمناقشات السياسية، كما تساهم في حماية الآراء ووجهات النظر المتنوعة، وتعزز الإثراء الثقافي والتقدم الاجتماعي، من خلال تشجيع التبادل الحُر للأفكار، كما تساهم حرية الرأي والتعبير أيضاً في حماية الامن القومي.

حقوق الانسان

حقوق الإنسان هي الحريات والامتيازات الأساسية التي لكل فرد دون تمييز، بغض النظر عن جنسيته، أو عرقه، أو ديانته، أو وضعه الاجتماعي. وهي منتج بشري جماعي، يمثل الحد الأدنى المُجمع عليه في الديانات والحضارات والمناطق كافة. ولا تعد حقوق الإنسان وليدة اللحظة إنما هي متواجدة من ولادة الإنسان البشري على الأرض وهي متلاصقة مع الكرامة الإنسانية. تم تأصيل هذه الحقوق في الاتفاقيات الدولية مثل

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (سنة ١٩٤٨)، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية (سنة ١٩٦٦)، وتشمل هذه الحقوق مبادئ أساسية مثل الكرامة والمساواة حرية التعبير وحرية المشاركة العامة. ويعتبر ضمان حقوق الإنسان جزءًا أساسيًا من المجتمع العادل والمنصف، وتحقيق هذه الحقوق يُسهم في تعزيز الانسجام الاجتماعي والتنمية المستدامة والرفاهية العامة لمواطني الدولة. ومن بين هذه الحقوق، تحتل حرية التعبير مكانة أساسية، وذلك لأنها تتيح للأفراد الحق بالتعبير عن آرائهم، وتبادل المعلومات، والمشاركة في الخطاب العام دون خوف من الرقابة أو التبعات القانونية والسلامة الشخصية.

حقوق الانسان في الأردن

تحمي الدولة الأردنية حقوق الإنسان على أراضيها، من خلال التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها. حيث نصت المادة السابعة من الدستور الأردني أن "الحرية الشخصية مصونة" وأن " كل اعتداء على الحقوق والحريات العامة أو حرمة الحياة الخاصة للأردنيين جريمة يعاقب عليها القانون". كما تبنت الأردن العديد من الاستراتيجيات والخطط الوطنية لحماية حقوق الإنسان، مثل الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان (٢٠١٦ - ٢٠٢٥)، الخطة الوطنية لتفعيل قرار مجلس الأمن ١٣٢٥، والخطة الوطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠. وفي الإطار المؤسسي، عملت الحكومة الأردنية على دعم حقوق الإنسان وحرياته الأساسية من خلال عدة مؤسسات وهيئات رسمية، مثل مكتب المنسق الحكومي لحقوق الإنسان برئاسة الوزراء، والمركز الوطني لحقوق الانسان.

كذلك، صادق الأردن على العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والاقليمية في هذا الإطار، مثل الإعلان العالمي لحقوق الانسان، العهدين الدوليين، الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، الميثاق العربي لحقوق الإنسان، وإعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام.

لكن، وعلى الرغم من التشريعات الوطنية والالتزامات الدولية للأردن المُلزمة، لا زالت التحديات قائمة. حيث أنَّ تقييم وضع حقوق الإنسان في الأردن لا يزال يشير إلى درجة ملحوظة من التأخُّر، وتراجع مستمر في السنوات الماضية. فقد تراجع ترتيب الأردن حسب مؤشر الديموقراطية العالمي لسنة ٢٠٢٢ ، والصادر عن الايكونمست، بشكل كبير، وكان من أكثر عشرة دول تراجعاً بالعالم، وحل بالمرتبة ١٢٢ عالمياً، والثامن عربياً. وأكدَّ التقرير أيضاً على تراجع منطقة الشرق الأوسط شمال افريقيا المتتالي في مؤشر الديمقراطية، ممّا يبقي مكانة المنطقة، في إطار حقوق الإنسان، كأدنى مرتبة بين مناطق العالم المختلفة.

كذلك، أشارت عدة تقارير، مثل تقرير ممارسات حقوق الانسان الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية سنة ٢٠٢٢، الى مخالفات عدة موثقة ارتكبتها السلطات الأردنية كالتعذيب، أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والاعتقال والاحتجاز التعسفي؛ وتزايد أعداد السجناء أو المعتقلين السياسيين. كذلك، أكّد تقرير منظمة العفو الدولية لسنة ٢٠٢٢ إلى ازدياد الإجراءات التعسفية في الأردن مثل "تقييد حرية الصحفيين والنشطاء

السياسيين والعمال في التجمع والتعبير، من خلال الاحتجاز التعسفي، واستخدام القوانين القمعية. كما استُهدِف المدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيون بالمراقبة."

حرية الرأي والتعبير

تعتبر حرية الرأي والتعبير ركيزة أساسية في المجتمعات الديمقراطية، وحق أساسي من حقوق الإنسان. تتجذر هذه الحرية في مبادئ حرية الفرد والمجموعات، ويشمل حرية التعبير عن الآراء والأفكار والمعتقدات، دون الخوف من العواقب. كما يعد محفزًا حيويًا للحوار العام المستنير والتقدم الاجتماعي وحماية حقوق الإنسان الأخرى. يمتد حق التعبير الحر ليشمل ليس فقط الأفكار الشائعة أو غير المثيرة للجدل، وإنما أيضًا تلك التي تتحدى التقاليد السائدة والهياكل المترسخة. مع ذلك، هذا الحق ليس مطلقًا وقد يخضع لقيود في حالات تحريض العنف، أو خطاب الكراهية، أو نشر المعلومات الزائفة. بالتالي، تحقيق التوازن بين حرية التعبير وضرورة الحفاظ على الانسجام المجتمعي وكرامة الفرد يبقى تحديًا كبيراً في الديمقراطيات المعاصرة، ويحتاج أطُرًا قانونية دقيقة، ومناقشات مستمرة، مع الالتزام الكامل بقيم حقوق الإنسان. تضمن هذه الحقوق الأساسية مجموعة من المعاهدات والاتفاقيات الدولية، كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المادة ١٩)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (المادة ١٩)، وعدد من الاتفاقيات الإقليمية مثل الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان (المادة ١٠)، والميثاق العربي لحقوق الإنسان (المادة ٣).

على الرغم من أن الاتفاقيات الدولية توفر إطارًا لحماية حرية التعبير والتواصل، إلا أن التطبيق العملي لهذه الحقوق يختلف غالبًا من دولة إلى أخرى، بسبب السياقات الثقافية والاجتماعية والسياسية والأمنية.

حرية الرأي والتعبير في الأردن

يكفل الدستور الأردني حرية التعبير في أحكامه، فقد نصّت المادة ١٥-١ من الدستور على أن "الدولة تكفل حرية الرأي." كما كفلت كذلك المادة ١٥-٣ "حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام ضمن حدود القانون.". بالإضافة إلى ذلك، تقدّم قوانين الإعلام المرئي والمسموع ، والمطبوعات والنشر، والجرائم الالكترونية إطارًا قانونيًا لأنشطة الإعلام عبر الوسائط المختلفة.

وعلى الرغم من مصادقة الأردن على المعاهدات الدولية والعربية والتي تتضَمّن كفالة حقوق الرأي والتعبير، إلا أن الأردن شهد تراجعاً كبيراً في السنوات الماضية في هذا الخصوص. حيث تؤكد العديد من التقارير، الصادرة عن هيئات أممية وحكومات أجنبية ومنظمات دولية ومحلية، على ازدياد إجراءات التدخل من قبل الجهات الرسمية الأردنية بعمل وسائل الإعلام التقليدية والحديثة، وتعدّد الإجراءات القانونية ضد الصحفيين والنشطاء، بالإضافة إلى الرقابة الموضوعة على وسائل التواصل الاجتماعي، خاصة بعد إقرار قانون الجرائم الالكترونية بسنة ٢٠٢٣، والذي رافقه احتجاجات محلية من قبل برلمانيين وحقوقيين

ونشطاء ومؤسسات مجتمع مدني. كذلك، أثار القانون الجديد الكثير من الانتقادات من جهات دولية مختلفة كالأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة للعديد من المنظمات الدولية مثل المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، وهيومن رايتس ووتش.

وعليه، تراجع تصنيف الأردن في عدة مؤشرات عالمية ذات الصلة في السنوات الماضية. مثلاً، تغيّر تصنيف الأردن اعتباراً من عام ٢٠٢١ وحتى التقرير الأخير لسنة ٢٠٢٣ بمؤشر الحريات العالمي الصادر عن Freedom House من "حُر جزئياً" إلى "غير حُر". أما فيما يتعلق بحرية الصحافة، فقد أشار تقرير "مراسلون بلا حدود" بسنة ٢٠٢٣ الى أن منطقة الشرق الأوسط "لا تزال ترزح تحت مناخ انعدام حرية الصحافة". وفيما يتعلق بالأردن، فقد أكد التقرير أن "الصحافة الأردنية تجد نفسها عالقة بين مطرقة الرقابة الذاتية وسندان الخطوط الحمراء التي ترسمها.

السلطات." وقد جاء تصنيف الأردن لمؤشر سنة ٢٠٢٣ لنفس المنظمة متأخر جداً، وكان بالمرتبة ١٤٦ من أصل ١٨٠ دولة، متراجعاً من المرتبة ١٢٠ بسنة ٢٠٢٢.

توافقت هذه النتائج مع مؤشرات عالمية أخرى، مثل مؤشر حرية الانسان الصادر عن Cato Institute and the Fraser Institute، والذي صنّف الأردن بالمرتبة ١٢١ بتقرير ٢٠٢٢، من أصل ١٦٥ دولة فيما يتعلق بمؤشر الحرية الشخصية، والمرتبة ١٠٢ بالمؤشر العام. إلا أنه من اللافت أن الأردن جاء ثانياً على مستوى المنطقة في نفس التصنيف.، كما يوضح الجدول (١) أدناه. أكد ذلك أيضاً التصنيف العالمي لعوامل سيادة القانون، والذي يصدر سنوياً عن مشروع العدالة العالمية World Justice Project، فقد تم تصنيف الأردن بسنة ٢٠٢٢ على مستوى ١٠٢ من أصل ١٤٠ دولة، في مؤشر الحقوق الأساسية، متراجعاً من المرتبة ٦٨ بعام ٢٠١٥. وفي نفس التقرير، جاء ترتيب الأردن متأخراً، فيما يتعلق بمؤشريْ ضمان حرية الرأي والتعبير، وضمان حرية التجمع وتشكيل الجمعيات، وكان ترتيبه من بين ١٤٠ دولة بالمركزين ١١٨ و١٢٥، على التوالي، والخامس على مستوى المنطقة من أصل ثماني دول شملها التصنيف بمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

MIDDLE EAST & NORTH AFRICA

FREEDOM SCORE BY REGIONAL RANKING

Country/Territory		Freedom rank	Personal freedom	Economic freedom	Human freedom
1.	Israel	62	7.36	7.35	7.36
2.	Jordan	108	5.69	7.37	6.39
3.	Kuwait	113	5.92	6.73	6.25
4.	Tunisia	113	6.36	6.09	6.25
5.	Lebanon	121	6.37	5.45	5.98
6.	United Arab Emirates	127	4.63	7.35	5.76
7.	Qatar	129	4.82	6.99	5.73
8.	Turkey	130	5.15	6.48	5.71
9.	Oman	134	4.79	6.65	5.57
10.	Morocco	136	4.84	6.55	5.55
11.	Bahrain	141	4.07	7.47	5.49
12.	Algeria	154	5.13	5.12	5.13
13.	Libya	155	4.94	4.95	4.95
14.	Iraq	157	4.25	5.51	4.77
15.	Saudi Arabia	159	2.98	6.78	4.56
16.	Egypt, Arab Rep.	161	3.32	5.61	4.28
17.	Iran, Islamic Rep.	162	3.76	4.96	4.26
18.	Yemen, Rep.	164	2.71	5.67	3.94
19.	Syrian Arab Republic	165	2.34	4.63	3.30

الجدول رقم (١)

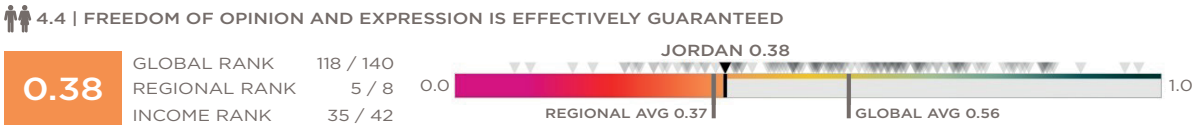

الجدول رقم (٢)

بالإضافة لما سبق، تواجه وسائل الإعلام الأردنية ضغوطاً إضافية تحد من نشاطها، فعلى سبيل المثال ، تفرض الحكومة أحيانًا رواية رسمية واحدة على جميع المواقع الإخبارية، وتمنع متابعي الأخبار من الوصول إلى أي بديل. أيضاً، عملت السلطات الأردنية على تضييق مساحة العمل الصحفي، من خلال حالات الاعتقال المستمرة للصحفيين، بحسب تقارير جهات عدة، مثل مركز حماية وحرية الصحفيين الأردني، والتي أدت إلى

وجود رقابة رسمية وشخصية على العمل الصحفي. وهو ما أكده الاستطلاع الذي أجراه مركز حماية وحرية الصحفيين سنة ٢٠٢٢، بأنّ ٩٣% من الصحفيين من الذين شملتهم العينة، أفادوا بأنهم يمارسون الرقابة الذاتية بسبب الخوف من الاعتقال والملاحقة القضائية من قبل السلطات الحكومية.

كذلك، واجه العمل الصحفي صعوبات إضافية عند صدور أوامر منع النشر للصحافة في عدة مناسبات، لتحظر بالتالي التغطية الصحفية لعدد من القضايا المحلية المهمة. كما أشار تقرير وزارة الخارجية الأمريكية لسنة ٢٠٢٢ عن الأردن ، إلى فرض الجهات الرسمية الأردنية رقابتها على وسائل التواصل الاجتماعي، وتغلق بعض المساحات الشائعة بين الشباب مثل تطبيق تيك توك وتطبيق كلوب هاوس، والذي تم حظرهم منذ في ٢٠٢١ وكانون الأول ٢٠٢٢، على التوالي. وفي السنوات الماضية تم توسيع سلطة هيئة الإعلام في الأردن، ليزيد من التحكم والرقابة على المحتوى بصوره المختلفة. وقد عممت هيئة الإعلام أوامر رسمية بتقييد النقاش في جميع وسائل الإعلام، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي خلال السنوات الماضية ولا سيما سنة ٢٠٢٢.

ضمان الحصول على المعلومات

مع التطور الذي شهده العالم في العقود الأخيرة، بات حق الحصول على المعلومات أساسياً. حيث يعد حق الجمهور في المعرفة والاطلاع على المعلومات من أحد أهم ركائز البناء الديموقراطي للدول. فالمشاركة الفاعلة للمواطنين تعتمد على المعلومات وهي أداة أساسية في تعزيز المواطنة والشفافية والمسائلة. وهو ما أكدت عليه الأمم المتحدة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وبأهداف التنمية المستدامة (الهدف رقم ١٦)، بحق الجميع بالبحث عن المعلومات وتلقيها ونقلها، ليتمكن الأفراد من اتخاذ قرارات مستنيرة والمشاركة الهادفة في الشؤون العامة. بحيث يتمكن الصحفيون والمنظمات غير الحكومية والمواطنون من خلالها على تسليط الضوء على الأخطاء وعلى أوجه القصور بما يساعد على معالجتها. كذلك، فإنَّ ضمان الحصول على المعلومات هو حق اساسي من حقوق الإنسان، ويعني أهمية حق الفرد الذي يعيش في أي مجتمع أن يحصل على معلومات كافيه من الإدارة أو السلطة التي تحكم هذا المجتمع، لذا يجب على المؤسسات والهيئات المعنية نشر الحد الأقصى من المعلومات بشكل استباقي على جميع المواقع وخاصة الإلكترونية منها والتي ترتبط ارتباط وثيق في سهولة الوصول إليها من خلال الإنترنت.

حيث يتيح العالم الرقمي إمكانية الوصول إلى المعلومات التي يحتاجها الأفراد والمؤسسات. فالمعلومات تُعتبر سلطة، ولدى الانترنت القدرة على تمكين المليارات من سكان العالم للوصول إلى الثروات والامتيازات المعلوماتية. لكن، على الرغم من انتشار الانترنت وسهولة استعماله عالمياً. إلّا ان إمكانية وصول الأفراد للإنترنت تختلف بناءً على الحالة الاجتماعية والاقتصادية والجنس والجغرافيا. ويعتبر فرض الضرائب على خدمة الإنترنت عبر الهاتف المحمول عائقاً رسمياً أمام الوصول للخدمات الإلكترونية، لا سيما بالنسبة للأفراد ذوي الدخل المنخفض.

ضمان الحصول على المعلومات في الأردن

صدر قانون ضمان حق الوصول على المعلومات بالأردن سنة 2007، ليسمح للمواطنين بالحصول على المعلومات بشكل رسمي. وأكدت المادة 7 من القانون على أن "لكل أردني الحق في الحصول على المعلومات التي يطلبها، وفقاً لأحكام هذا القانون، إذا كانت له مصلحة مشروعة أو سبب مشروع." وكان القانون حين صدوره هو الأول على صعيد العالم العربي بهذا الخصوص. لكن، يواجه القانون منذ صدوره انتقادات واسعة، حيث اعتبرته العديد من المنظمات المحلية قانون شكلي وغير مطبّق على أرض الواقع، وخاصة مع اشتراطه وجود مصلحة مشروعة أو سبب مشروع للحصول على المعلومات. وقد أشار تقرير صادر سنة 2020 عن مؤسسة الشفافية الدولية - الأردن إلى تعارض القانون مع مبادئ الأمم المتحدة في هذا الإطار. وبيّن التقرير تعارض القانون مع حوالي 40 قانون آخر، تنص في موادها على سرية المعلومات. كما أكد ذلك تقرير صادر عن اليونيسكو سنة 2016، والذي أوضح بدوره أن أحد عيوب القانون هو عدم تضمينه مواد تتعلق بالكشف الاستباقي عن المعلومات من قبل الجهات الرسمية، والالتزام الرسمي بنشر المعلومات ذات الأهمية والاهتمام العام دون الحاجة لطلب مسبق.

وأشار التصنيف العالمي للحق في الحصول على المعلومات الصادر عن The Centre for Law and Democracy، إلى القانون الأردني واعتبره غامضاً، ويفتقر للتفاصيل الإجرائية، أن نظام الاستثناءات فيه فضفاض. وقد صنف التقرير الأخير للمؤسسة بسنة 2016 الأردن كدولة حمراء، ولا تتيح الوصول للمعلومات بيسر. حيث كان تحصيلها على 56 نقطة، حسب التصنيف، من أصل 150 نقطة، ما يؤكد على ضعف البيئة المساهمة للحصول على المعلومات بالأردن. أكد ذلك تقريرFreedom House لسنة 2022، حيث أشار إلى أن حرية الإنترنت في الأردن لا تزال مقيدة. وقد أجرت دائرة الاحصاءات العامة دراسة حول قدرة الأشخاص على استخدام الانترنت في عام 2017، وأشار 10.5% من المستجيبين إلى أن تكاليف الانترنت مرتفعة وهي أحد أهم الأسباب لعدم استخدامهم، وكانت التكلفة تعوق الوصول بشكل أكبر .

بالمقابل، في تقرير (The Open Data Inventory (ODIN للأرقام الإحصائية، جاء ترتيب الأردن 41 عالمياً، والخامس عربياً، وهو مؤشر لمدى اكتمال العروض الإحصائية في أي بلد وما إذا كانت بياناتها تلبي المعايير الدولية للانفتاح، متقدماً من المرتبة 82 عالمياً سنة 2020.

التوصيات

- اتباع المعايير الدولية في ضمان حرية الرأي والتعبير، وتخفيف الرقابة الإلكترونية على المنشورات المتعلقة بتوجهات المجتمع والشباب بشكل خاص ومشاركتهم السياسية والمدنية.
- فتح حوارات حول القوانين المقيدة لحرية الرأي والتعبير، ومنها القوانين المتعلقة بالجرائم الإلكترونية، ونشر الوعي حول آثارها وطريقة العمل في ظلها، مع ضمان مشاركة الشباب في صياغتها وقبولها أو رفضها.

- إنشاء أبحاث علمية مرتبطة بحرية التعبير عن الرأي ومعرفة دورها وتأثيرها على مشاركة الشباب والمرأة السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية.
- توفير مساحات آمنة على أرض الواقع والعالم الرقمي للشباب لحماية حرياتهم.
- توفير بنية تحتية تشمل المناهج التعليمية والدورات التدريبية، للنهوض بواقع حرية التعبير.
- تعديل قانون ضمان الحصول على المعلومات ليتيح الحصول على المعلومات العامة بيسر.

المراجع

"Global Right to Information Rating." Right to Information. Accessed July 20, 2023. https://www.rti-rating.org/country-detail/?country=Jordan.

"Jordan Open Data Inventory Profile - Open Data Inventory." Jordan - Country Profile. Accessed July 22, 2023. https://odin.opendatawatch.com/Report/countryProfileUpdated/JOR?year=2022.

"Jordan: Country Profile." Freedom House. Accessed July 15, 2023. https://freedomhouse.org/country/jordan/freedom-net/2023.

Mendel, Toby. "Analysis of Law No. 47 for the Year 2007 Guaranteeing the ... - UNESCO." https://es.unesco.org/sites/default/files/updatedjordan.rti-analysis.16-05-18ls-1.pdf, March 2016 https://es.unesco.org/sites/default/files/updatedjordan.rti-analysis.16-05-18ls-1.pdf.

Rep. Democracy Index 2022 - Frontline Democracy and The Battle for Ukraine. Economist Intelligence Unit, 2023.

Vásquez, Ian, Fred McMahon, Ryan Murphy, and Guillermina Sutter Schneider. Rep. The Human Freedom Index 2022. NW, Washington, DC: Cato Institute & Fraser Institute, 2022.

الأردن ٢٠٢٢." منظمة العفو الدولية."

Accessed July 20, 2023. https://www.amnesty.org/ar/location/middle-east-and-north-africa/jordan/report-jordan/.

التصنيف العالمي لحرية الصحافة ٢٠٢٢: الاستقطاب يدخل حقبة جديدة." مراسلون بلا حدود.
Accessed July 17, 2023.
https://rsf.org/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B5%D9%86%D9%8A%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%A9-2022-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%A8-%D9%8A%D8%AF%D8%AE%D9%84-%D8%AD%D9%82%D8%A8%D8%A9-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9.

"تصنيف الدول." مراسلون بلا حدود, ٢٠٢٣.
https://rsf.org/ar/%D8%AA%D8%B5%D9%86%D9%8A%D9%81.